



عبدالله بن صالح السهيل *

فجر جديد

في هذه الأيام، تطل علينا ذكرى عطرة وعزيزة على قلوبنا جميعاً (ذكرى اليوم الوطني) يوم وحد فيه صقر الجزيرة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه هذا الكيان العظيم فلمَ الشمل بعد فرقه، ووحد الأرض بعد شتات، وزرع الأمن بعد خوف.

وأسس دعائم دولة قوية حديثة بثوابها الإيمانية والإنسانية وتطلعاتها الحضارية تحت راية التوحيد.

وفتح أمام أبنائنا أبواب المستقبل الزاهر، وأن اللسان ليعجز أن يترجم المشاعر الجياشة التي تختلج في النفوس، فتتزاخم الكلمات وتتسابق لتحاول أن تعبر، لكن أن لها ذلك. إذ ليس هناك عوض عن ذلك سوى أن تترجم تلك المشاعر إلى عمل.

نعم، فلنترجم الحب والولاء لهذا البلد الكريم إلى عمل مخلص دؤوب.

فكيف يكون هذا؟

أولاً أنه ليس بخاف على أحد أن الحفاظ على أمن وازدهار وتقدم هذا البناء الشامخ وهذا البيت الكبير أنه هو مسؤوليتنا جميعاً.

ويأتي في مقدمة هذا الأمر استتباب الأمن والحفاظ عليه وتعزيز اللحمة بين أبنائه.

ثم نقف على شواهد التقدم والرخاء الذي تعيشه بلادنا.

ونتفاعل معه مبتدئين بأنفسنا ومبرهينين لأبنائنا عملياً حبنا العظيم وولائنا الكبير لهذا الوطن الكبير، غارسين في فكرهم أنهم الثروة الحقيقية والأمل المنتظر بعد توفيق الله عز وجل في دفع عجلة التقدم والازدهار ومواصلة مسيرة الآباء والأجداد، وأن لهم دور كبير وعظيم.

فالوطن محتاج لكل قطرة عرق ولكل عين ساهرة، ولكل عقل مفكر مبدع، ولكل يد أمينة عاملة.

نسأل الله عز وجل أن يعيد هذه المناسبة الكريمة وبلادنا ترفل في أثواب الأمن والأمان والعز والمنع.

* عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان

والمشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية

اليوم الوطني.. وقفة تأمل للمواطن وتعزيز للوحدة الوطنية

أفضل الطرق لمشاركته في جهود بناء الوطن والإسهام في مسيرة النماء والرخاء.

وأكد مجلس الهيئة على سعي المملكة لتعزيز حقوق الإنسان لم يقتصر على المستوى الوطني، وإنما تجاوزه إلى المستوى الدولي، فقد لاقت مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الديانات والثقافات صدقاً وتفاعلاً إيجابياً في الأوساط السياسية والدينية والفكرية على المستوى الدولي الذي توج بإنشاء مركز الملك عبدالله للحوار في فيينا، كما أن المملكة تحرص على التعاون وبناء شراكات مع المنظمات الحقوقية الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل على تنفيذ برامج وأنشطة متخصصة من أجل تعزيز حقوقه الإنسان ونشر ثقافته في المملكة.

وأكد المجلس أنه ورغم الأوضاع والتحديات التي تمر بها المنطقة؛ إلا أن المتابع لحظ الأمن والاستقرار والرخاء الذي تعيشه المملكة ولله الحمد، ولم يكن ذلك ليتحقق إلا بفضل الله تعالى ثم بجهود السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، وحرصها على بناء إنسان هذا الوطن وتطوير كل ما يتعلق بحياته من جميع النواحي بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية ويضمن أمن واستقرار هذا الوطن، وتبنيها للآليات الكفيلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يحقق حياة كريمة للمواطن والمقيم، ويدفع بعجلة التنمية الشاملة والمتوازنة.

وشدد المجلس في ختام تصريحه على أن حقوق الإنسان تمثل للمملكة رسالة ارتبطت بتعاليم الدين والإسلامي حيث شرّفت المملكة بأن يكون كتاب الله وسنة نبيه هو دستورهما ومصدر انظمتها وتشريعاتها في جميع النواحي، فالشريعة الإسلامية حفظت الحقوق والواجبات كافة للجميع على حدٍ سواء .

وأفاد مجلس الهيئة أن من أهم أولويات الدولة هو حماية حقوق الإنسان، وفق احكام الشريعة الإسلامية تنفيذاً لما ورد في النظام الأساسي للحكم، منوهاً بما يتمتع به الإنسان في المملكة مواطناً ومقيماً من رعاية واهتمام في هذا العهد الميمون، حيث تشهد المملكة منجزات عظيمة على كافة الأصعدة، لافتاً الانتباه إلى ما قدمه قادة هذه البلاد على مدى التاريخ من خدمات جليلة وعظيمة للمقدسات الإسلامية، وفي مقدمتها الاهتمام بالحرمين الشريفين والاهتمام بخدمة ورعاية قاصديهما، إضافة إلى تنفيذ مشروعات توسعة هائلة في الحرمين الشريفين، إذ شهد عهد خادم الحرمين الشريفين أكبر توسعة للحرمين الشريفين في التاريخ.

وأشاد مجلس الهيئة بالقرارات التي تؤكد على نهج المملكة المستمر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث صدر هذا العام نظام الحماية من الإيذاء، الذي شكل نقلة نوعية في مجال الحماية من الإيذاء، والإسهام في حفظ كرامة الإنسان، إضافة إلى صدور لائحة العمالة المنزلية التي تضمنت ٢٣ مادة التي جاءت موضحة لحقوق وواجبات العمالة المنزلية ومن في حكمهم، التي اتت مكتملة للعديد من الأنظمة التي تسهم في حفظ كرامة وحقوق الإنسان. وبين مجلس الهيئة أنه في هذا العام تم إصدار تقرير الهيئة الذي حظي بشرف موافقة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - إذ تضمن التقرير خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة عبر ٧٢ توصية، كما تناول التقرير جهود المملكة في حقوق الإنسان، إذ اتسمت السنوات الأخيرة بمنجزات عدة في المجالات كافة، ولعل أبرزها الأوامر الملكية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لخدمة المواطن وتهيئة سبل الحياة الكريمة له، وضمان

في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان

المملكة تدعو المجتمع الدولي إلى ردع النظام السوري وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني

والإرهاب وما تتعرض له بعض المناطق في مصر من عمليات إرهابية.

وفي الملف الفلسطيني، أكد على أن الشعب الفلسطيني الشقيق لا يزال يعيش واحدة من أطول وأقسى الانتهاكات لحقوق الإنسان

على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، ولا تكفي كل المصطلحات التي يحويها قاموس الإنسان لوصف هذه الانتهاكات، وهو الأمر الذي يدعونا ويفرض علينا تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، والضغط على حكومة الاحتلال

لاحترام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لإحلال السلام وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.



الشقيقة؛ أكد السفير فيصل طراد أن المملكة تدعم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البحرينية لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، كما هنأ مملكة البحرين لاختيارها مقراً دائماً للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والذي يشهد على جدية المملكة بالالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويمثل خطوة مباركة وإيجابية في الطريق الصحيح لدعم منظومة حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها في الوطن العربي.

وأكد السفير طراد على دعم المملكة للحكومة الحالية في مصر في جهودها لتنفيذ خريطة الطريق، ومدينا العنف

وأفاد مجلس الهيئة أن المملكة قدمت للشعب السوري مساعدات بلغت (٤٠٠) مليون دولار. وفيما يتعلق بمملكة البحرين

أكدت المملكة على أن الشعب السوري يعيش أوضاعاً خطيرة نتيجة جرائم الحرب التي يرتكبها النظام الحاكم في سورية وكان آخرها استخدام الأسلحة الكيميائية من دون أدنى رحمة.

جاء ذلك خلال كلمة المملكة التي ألقاها سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة بلجيكا ودوقية لوكسمبورغ رئيس بعثة المملكة لدى الاتحاد الأوروبي فيصل بن حسن طراد خلال النقاش العام للبيد الثاني حول تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ناي بيلاي.

وأفاد السفير أن المملكة قدمت للشعب السوري مساعدات بلغت (٤٠٠) مليون دولار. وفيما يتعلق بمملكة البحرين

وأفاد مجلس الهيئة أن المملكة قدمت للشعب السوري مساعدات بلغت (٤٠٠) مليون دولار. وفيما يتعلق بمملكة البحرين